البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل عليها عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م

البنك الأهلي اليمني National Bank Of Yemen الخبرة والثقة Trust & Experience

Independent Affiliated of
UC&CS AMÉRICA
www.uccs-america.org
Accounting Legal and Business Advisors
A Strategic Alliance
New York Mexico

An Independent Member of
UC&CS GLOBAL
AMERICA EUROPE ASIA AFRICA OCEANIA
www.uccsglobal.org
New York NY 10036,USA

AMB BAGONAID CHARTERED ACCOUNTANTS
د. باجنيد
محاسبون قانونيون
عضو مستقل لحالف يو سي & سي يو جلوبال
عضو مستقل شبكة يو سي & سي يو أمريكا
عضو المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيون

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى الأخ / معالي وزير المالية
عن البنك الأهلي اليمني
عدن – الجمهورية اليمنية

المحترم

رأي متحفظ

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية للبنك الأهلي اليمني (البنك) والتي تتكون من بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وبيان المركز المالي وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية ذات الصلة، والإيضاحات حول البيانات المالية بما فيها السياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، باستثناء التأثيرات المحتملة إن وجدت، كما هو موضح في فقرة أساس الرأي المتحفظ، فإن البيانات المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من كافة النواحي الجوهرية، للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2022م، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني ووفقا للقوانين واللوائح اليمنية السارية.

أساس الرأي المتحفظ

ما ورد في الإيضاح رقم (19-4-1) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية ، تبين انه :

1. لم يتم عمل مخصص بنك بيروت– بيروت بأصل عملة الحسابات، فبينما كانت عملة حسابات بنك بيروت – بيروت هي الدولار الأمريكي واليورو والريال السعودي وقد تم عمل المخصص بالريال اليمني. وهو يتنافى مع معايير المحاسبة الدولية.
2. مبلغ المخصص قد لا يكون كافيا لتغطية الخسائر المتوقعة، فنسبة المخصص لا تتجاوز 40% من قيمة ارصدة بنك بيروت– بيروت، وهي مقومة بسعر صرف البنك المركزي كما في 31 ديسمبر2022، في حين ان القيمة الحقيقية لهذه الأرصدة وفقا للسعر السائد في السوق في ذلك التاريخ تفوق ذلك كثيرا.
3. تم استكمال تكوين المخصص بعد توزيع الأرباح وذلك بتحويل حصة الحكومة من أرباح السنة وهو ما يتنافى مع الضوابط والقواعد المحاسبية.
4. لم نطلع على موافقة المالك (الحكومة – وزارة المالية) بتحويل حصته في تكوين المخصص.

لقد نفذنا تدقيقنا وفقا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بشكل أكبر في قسم "مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا. نحن مستقلون عن البنك وفقًا لقواعد الأخلاقيات للمحاسبين المهنيين لمجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لقواعد الأخلاقيات للمحاسبين المهنيين لمجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لرأينا.

فقرة تأكيد

نود أن نلفت الانتباه إلى ما يلي:

- ما ورد في الإيضاح رقم (35) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية (مخاطر العملة) والذي يشير إلى مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وأثرها على مراكز العملات الأجنبية الهامة، حيث تم الالتزام بسعر الإقفال الصادر عن البنك المركزي اليمني – عدن – في إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية خلال العام وكذا في تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر 2022. ووفقاً لتعليمات البنك المركزي، قام البنك بإجراء تحليل الحساسية للعملات الأجنبية وتحديد أثر ذلك على البيانات المالية من واقع سعر الصرف في السوق الموازي وسعر الصرف الصادر عن البنك المركزي اليمني، وبيان أثر التغير على بيان الدخل الشامل. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الشأن.
- كما هو مبين في الإيضاح رقم (1) من الإيضاحات المتممة للبيانات المالية، يعمل البنك في بيئة غير مواتية قد تعرضه لتكبد خسائر أو فقدان ربحية وتؤثر على نشاطاته بما لا يمكنه من تقديم بعض خدماته لعملائه أو تلبية بعض التزاماته مما يثير الشك حول قدرة البنك على المواصلة على أساس الاستمرارية في حالة استمرار أوضاع عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وانعكاساتها المختلفة، الأمر الذي يستدعي من الدولة مالكة البنك اتخاذ إجراءات جادة لمعالجة أي صعوبات قد يواجهها البنك فيما يتعلق بتلك الأمور. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الشأن.
- كما هو مبين في الايضاح رقم (18) و (20) النشاط الاستثماري للبنك يتركز في اذون الخزانة وشهادات الإيداع، وهو امر لا يخلو من مخاطر عالية، وذلك في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها البنك المركزي اليمني، الامر الذي يستدعي من إدارة البنك العمل على تنويع نشاطه الائتماني

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن البيانات المالية

الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (405) لسنة 2013 بإعادة تنظيم البنك الأهلي اليمني والنظام الأساسي للبنك الصادرين بتاريخ 5 أغسطس 2013 والقوانين واللوائح المحلية ذات الصلة وتعليمات البنك المركزي اليمني وعن الرقابة الداخلية التي تحدد الإدارة ضرورتها للتمكين من إعداد بيانات مالية خالية من تحريفات البيان المادية، سواءً بسبب الغش أو الخطأ. عند إعداد البيانات المالية، الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح –كما هو مناسب– عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية للمحاسبة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية البنك وإيقاف أعماله أو ليس لديها بديل واقعي إلا أن تقوم بذلك. يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل، خالية من أية تحريفات بيان مادية سواءً بسبب الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق حسابات يتضمن رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي مستوى عالي من التأكيدات، إلا إنها ليست ضمانا

بأن التدقيق المنفذ وفقًا لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائما تحريفات البيان المادية عند وجودها. قد تنشأ تحريفات البيان من الغش أو الخطأ، وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر، منفردةً أو مجتمعةً، على القرارات الاقتصادية للمستخدمين المتخذة على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية، نحن نقوم بإجراء أحكام مهنية والحفاظ على الشك المهني خلال التدقيق. نحن أيضًا:

- نحدد ونقيم مخاطر تحريف البيان المادي للبيانات المالية سواءً بسبب الغش أو الخطأ، ونصمم ونؤدي إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر أساسًا لرأينا. إن مخاطر عدم كشف تحريف بيان مادي ناتج عن الغش هي أعلى من ذلك الناتج عن الخطأ، كون الغش قد يرتبط بالتواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- نحصل على فهم للرقابة الداخلية المتعلقة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- نقيم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي أجرتها الإدارة.
- نستنتج بشأن ملاءمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية للمحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان يوجد عدم يقين مادي يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تلقي بشك كبير حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا توصلنا لاستنتاج بوجود عدم يقين مادي، فإنه مطلوب منا أن نلفت الانتباه في تقريرنا للتدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو، إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، أن نعدل رأينا. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها إلى تاريخ إصدار تقريرنا. مع ذلك، قد تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف مواصلة البنك لأعماله كمبدأ استمرارية.
- نقيم العرض الكلي وتركيب ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تقوم عليها بطريقة تحقق العرض العادل.

نحن نتواصل مع الإدارة –من بين أمور أخرى– بشأن النطاق والتوقيت المخطط للتدقيق ونتائج التدقيق المهمة، بما في ذلك أي وجوه قصور مادية في الرقابة الداخلية قد نحددها خلال تدقيقنا.

كما أننا نقدم للإدارة بيانا بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، وأن نتواصل معهم بشأن كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يكون من المعقول الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا وحيث أمكن الحماية ذات الصلة.

Independent Affiliated of
UC&CS AMÉRICA
www.uccs-america.org
Accounting Legal and Business Advisors
A Strategic Alliance
New York Mexico

An Independent Member of
UC&CS GLOBAL
AMERICA EUROPE ASIA AFRICA OCEANIA
www.uccsglobal.org
New York NY 10036,USA

AMB BAGONAID CHARTERED ACCOUNTANTS
د. باجنيد
محاسبون قانونيون
عضو مستقل لحالف يو سي & سي يو جلوبال
عضو مستقل شبكة يو سي & سي يو أمريكا
عضو المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيون

- لقد حصلنا على جميع المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق؛
- أعدت البيانات المالية للبنك وتمتثل، من كافة النواحي المادية، لكافة القوانين واللوائح المنظمة لعمل البنك؛
- يحتفظ البنك بسجلات محاسبية ملائمة.
- يفصح الإيضاح رقم (34) حول البيانات المالية للبنك عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة المادية وتم توضيح الشروط التي تجرى على أساسها؛ وأسس إدارة تضارب المصالح.
- نؤكد أيضا، أنه بناءً على المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يسترع انتباهنا ما يتسبب في جعلنا نعتقد بأن البنك قد خالف خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 أيًا من مواد القوانين واللوائح المنظمة لعمل البنك؛ مما قد يكون له أثر مادي على نشاطات البنك أو مركزه المالي.

عدن، في 29 يوليو 2024

د. باجنيد للمحاسبة محمد باجنيد
عضو مستقل لحالف يو سي & سي يو - جلوبال
سجل مراقبي الحسابات رقم (661)

المدير المسئول – مجموعة باجنيد الاستشارية

	إيضاح رقم	2022 ألف ريال يمني	2021 ألف ريال يمني
الإيرادات			
إيرادات النشاط:			
فوائد التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة للعملاء، صافي	4	(18,625,558)	(16 885 843)
فوائد الأرصدة المستحقة من البنوك، صافي	5	124,323	11 049
إيرادات ومصروفات العمولات ورسوم الخدمات المصرفية، صافي	6	875,824	853 424
فوائد شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني	7	5,119,282	619 226
عوائد أذون الخزانة		34,353,348	34 338 653
توزيعات الأرباح من الاستثمارات	8	13,768	13 768
مكسب بيع وشراء العملات الأجنبية		1,359,929	993 950
إجمالي إيرادات النشاط		23,220,916	19 944 227
إيرادات أخرى	9	391,431	1 799 459
إجمالي الإيرادات		23,612,348	21 743 686
المصروفات			
مصروفات متعلقة بالموظفين	10	(10,149,569)	(8 798 274)
مصروفات عمومية وإدارية	11	(1,876,580)	(1 570 453)
مصروفات أخرى	12	(5,145,845)	(2 078 211)
إجمالي المصروفات		(17,171,994)	(12 446 938)
فارق إعادة ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية	13	(44)	(13 154)
ربح السنة قبل الزكاة وضريبة الدخل		6,440,309	9 283 594
الزكاة	14	(500,000)	(250 000)
ربح السنة بعد الزكاة وقبل ضريبة الدخل		5,940,309	9 033 594
ضريبة الدخل	15	(1,188,062)	(1 806 719)
ربح السنة بعد الزكاة وضريبة الدخل		4,752,247	7 226 875
الدخل الشامل الآخر			
الدخل الشامل الآخر للسنة		–	–
إجمالي الدخل الشامل الآخر		–	–
إجمالي الدخل الشامل للسنة	16	4,752,247	7 226 875

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (42) جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

د. محمد حسين حليوة – رئيس مجلس الإدارة
د. أحمد علي بن سنكر – المدير العام
محسن سعيد علي الشيخي – نائب المدير العام للخدمات المصرفية

	إيضاح رقم	2022 ألف ريال يمني	2021 ألف ريال يمني
الموجودات			
النقدية في الصندوق وأرصدة الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي اليمني	17	47,644,127	43 210 056
شهادات الإيداع لدى البنك المركزي اليمني	18	31,936,503	26 000 000
الأرصدة المستحقة من البنوك، صافي	19	82,445,007	92 982 231
أذون الخزانة، صافي	20	208,500,000	208 500 000
التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة للعملاء، صافي	21	8,694,512	8 160 383
المدينون والموجودات الأخرى، صافي	22	9,176,164	9 021 283
الاستثمارات، صافي	23	417,186	356 560
العقارات والآلات والمعدات	24	6,658,854	7 246 434
الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ	25	592,109	137 486
إجمالي الموجودات		396,064,463	395 614 433
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
الأرصدة المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	26	2,395,171	2 479 218
ودائع العملاء	27	334,016,034	335 866 695
الدائنون والمطلوبات الأخرى	28	17,014,218	11 848 398
المخصصات الأخرى	29	6,719,988	5 867 937
إجمالي المطلوبات		360,145,412	356 062 248
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	30	20,000,000	20 000 000
الاحتياطيات	31	15,919,051	14 493 376
توزيعات الأرباح المقترحة	2 -16	0	5 058 812
إجمالي حقوق الملكية		35,919,051	39 552 188
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		396,064,463	395 614 436
الالتزامات العرضية والارتباطات والحسابات النظامية، صافي	32	12,043,501	12 969 993

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (42) جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

د. محمد حسين حليوة – رئيس مجلس الإدارة
د. أحمد علي بن سنكر – المدير العام
محسن سعيد علي الشيخي – نائب المدير العام للخدمات المصرفية